دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	إدارة الكوارث والأزمات
المصدر:	الأمن والحياة
الناشر:	جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
مؤلف:	هيئة التحرير(معد)
المجلد/العدد:	مج 32, ع 371
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2013
الشهر:	مارس / ربيع الآخر
الصفحات:	30 - 35
رقم MD:	494002
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	جامعة نايف العربية، الاجهزة الامنية، وسائل الإعلام، الظواهر الطبيعية، الأزمات الطبيعية، الدراسات الامنية، الرياض، السعودية، العالم العربي، البرامج التدريبية، الوسائل التعليمية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/494002

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

في مقر الجامعة

وضمن تنفيذها للبرنامج العلمي للخطة المرحلية الثانية.. وبالتعاون مع المنظمة الدولية للحماية المدنية..

الجامعة تعقد الحلقة العلمية

إدارة الكوارث والأزمات

مقر الجامعة– الأمن والحياة

ضمن تنفيذها للبرنامج العلمي للخطة المرحلية الثانية للإستراتيجية العربية للحماية المدنية نظمت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية حلقة علمية موضوعها (مواجهة الكوارث والأزمات) وشارك في أعمال هذه الحلقة التي استمر خمسة أيام أربعة وأربعون مشاركا من تسع دول عربية هي دولة: دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، دولة قطر، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية اليمنية.

من موضوعات الحلقة

هذا وقدم أعضاء الهيئة العلمية محاضرات كان من بينها، محاضرة بعنوان "التحديات التي تواجه إدارة الكوارث في العالم العربي" قدمها الفريق أ. د. عباس أبو شامة، وقد أورد هذه التحديات على النحو التالي:

١. تحد في التعريف: وهذا التحدي يتمثل في أن هناك عدة تعريفات للكارثة، و لم يتم الاتفاق بشكل كامل على تعريف موحد للكارثة، ولو أن هناك اتفاقا على الكثير من العناصر المكونة للكارثة، إلا أن كل ذلك لا يشير إلى إجماع في تعريف الكارثة.

٢. هناك صعوبة في وضع قواعد عامة لتطبيقها على كافة صور الكوارث: وهذا ناتج عن اختلاف الكوارث وطبيعتها. كما أنه قد ظهرت عدة اتجاهات في إدارة الكوارث. وهذا الاختلاف ربما يلعب فيه دورا هاما الخصوصية المحلية لطبيعة الكارثة.

٣. عدم التطبيق العلمي: إن معظم الدراسات نظرية ولكن أغلبيتها لم تختبر على أرض الواقع، لذلك فإننا في حاجة إلى تطبيقات ميدانية لهذه النظريات المرتبطة بإدارة الكارثة.

٤. المفاجأة وضيق الوقت: فالكثير من الكوارث تحدث بشكل مفاجئ، كما أنها لم تكن متوقعة، كما أن هذه المفاجآت لا تتيح الكثير من الوقت لمواجهتها، فعند حدوث الكارثة قد تتفاقم بشكل سريع مما لا يسمح بالكثير من الوقت لمواجهتها، وفي هذه الظروف فإن المعلومات المفيدة قد لا تكون متاحة أو متوفرة، وهذا ربما ينتج من فجائية الكارثة، نفسها، لذلك فإن متخذ القرار لمواجهة الكارثة يجد نفسه أمام تحديين أولهما ضيق الوقت وثانيهما شح المعلومات.

٥. هنالك تحد أساسي وهو تحد سياسي وإداري في مواجهة الكارثة، فالتحدي السياسي ينبع من طبيعة ظاهرة الأزمة والفجائية بالذات، والتي يصعب التنبؤ بها ومن ثم التهيؤ لها، هذا التحدي يتمثل في صعوبة صياغة سياسات عامة لإدارة الكوارث كمشكلة مستقبلية. كما أن الكوارث بهذا النوع تعتبر لواضعي السياسات ظاهرة افتراضية، لا يدرون متى تحدث

ولا أين، وذلك لصعوبة التنبؤ بها، كما أن واضعي السياسة هؤلاء يواجهون مشكلات مجتمعية عاجلة أكثر إلحاحا، كما أن لديهم إسبقيات في قائمة هذه المشكلات.

وفي حديثه عن مواجهة الكارثة أشار المحاضر إلى أن هذه المواجهة تعتمد في فعاليتها على الآتي:

١. المعلومات الدقيقة والمتكاملة عن الكارثة: اتخاذ القرار المناسب أهم من اتخاذ القرار السريع.
٢. القدرة على تحديد الأولويات، الاهتمام بالمشكلات الرئيسة أولا ثم المشكلات الثانوية.
٣. تحديد التدابير الوقائية أو العلاجية للمشكلات الماثلة.
٤. توافر فعالية وكفاءة لمركز التوجيه والتحكم في العمليات.
٥. تحقيق النماذج العضوية بين كل المؤسسات المعنية، منع التعارض، وتأمين درجة من التحكم.

وتطرف المحاضر إلى غرفة العمليات، فأشار في البداية إلى مهمتها التي حددها على النحو التالي:

١. الاحتفاظ بأحدث المعلومات لإدارة الكارثة قبل وأثناء وبعد حدوثها.
٢. إحكام السيطرة على زمام المبادرة في جميع مراحل مواجهة الكارثة، ووحدة القرار والسرعة اللازمة.
٣. توفير المعلومات الضرورية عن مكان وحجم الأزمة والخسائر، والأخطاء المحتمل وقوعها وإرسال واستقبال هذه المعلومات، لذلك أهمية توفر إمكانات فنية عالية ومتقدمة.
٤. تحقيق التناسب والتنسيق بين الجهات المختصة العاملة، لتحقيق درجة عالية من الفعالية.
٥. تحديد الاحتياجات الحقيقية لمواجهة الكارثة والإنقاذ، وتحديد مصادر الاحتياجات والاستخدام الأمثل للإمكانات.
٦. تنسيق الاحتياجات للمعونات الدولية حسب الحاجة وتوفير المعلومات الصحيحة لها.

ولنجاح فريق غرفة العمليات لابد من الآتي:

١. أن تكون لدية سلطات وصلاحيات كافية في إدارة وتوجيه العمل.
٢. أن تتوفر له أسس التنظيم الإداري الجيد لتحقيق أقصى درجة من المرونة والتكيف السريع من المتغيرات.
٣. أن تتوفر لديه شبكة اتصالات فعالة ومتطورة، لتحديد أبعاد الأزمة والسيطرة عليها سريعا.
٤. أن تتوفر لديه قاعدة معلومات حديثة داخل الغرف ليكفل السيطرة على الكوارث والتوظيف السليم للإمكانات.
٥. تفرغ الفريق كليا لأداء المهام بالغرفة.
٦. أن تتوفر له خرائط مساحة للمناطق المرتبطة أو المحتملة لوقوع الأزمة، وتحديد المنشآت المهمة والحيوية وشبكة الطرق الرئيسة على الخرائط، وتوفير اللوحات الإلكترونية البيانية والمعلومات الرقمية.

إدارة الأزمات وسبل المواجهة

وقدم اللواء د. فهد بن أحمد الشعلان محاضرة بعنوان "إدارة الأزمات وسبل المواجهة" أشار في مقدمتها إلى أن الأزمات

والكوارث رافقت الإنسان منذ أن وجد على هذه الأرض.. وتعامل معها وفق إمكاناته المتاحة للحد من آثارها أو مارس فقط دور المتفرج إن تجاوزت الأزمة قدراته وإمكاناته المحدودة. ورغم أهمية علم إدارة الأزمات والكوارث إلا أن الباحثين لم ينتبهوا إلى أهمية هذا الحقل المعرفي إلا في العصر الحديث نتيجة تعدد الأزمات من ناحية وارتفاع الأصوات التي ما فتئت بأن شيئا ما يجب أن يتخذ تجاه الأحداث المفاجئة تفاديا لآثارها المدمرة.. وقال إن معالجة الأزمات أو التعامل معها هي ميدان بحثي جديد لم ينل حظه من الاهتمام الأكاديمي إلا في أوائل الستينيات وبالتحديد على أثر أزمة الصواريخ الكوبية في أكتوبر ١٩٦٢ عندما قال "ماكنامارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق عبارته الشهيرة "لم يعد هناك بعد الآن مجال للحديث عن الإستراتيجية وإنما عن معالجة الأزمات فقط". وقد بدأ التركيز الأكاديمي على إدارة الأزمات.. وهو علم مؤسس كغيره من العلوم على مجموعة من الأسس والمبادئ العلمية والمفاهيم الخاصة.. مما جعله علما مختلفا في أساليبه وتطبيقاته عن العلوم الإدارية الأخرى. ويهدف إلى التحكم في أحداث مفاجئة ومتفاقمة والتعامل معها ومواجهة آثارها ونتائجها. وهو علم يقوم على الدراسة والبحث والمعرفة والتجارب المستعارة والتخطيط واستخدام المعلومات كأساس للقرار الصائب.

ورغم أن التأصيل النظري لإدارة الأزمات لم يبدأ إلا في الستينيات كما يقول اللواء د. الشعلان، فإن الممارسة العملية قد سبقت ذلك بكثير. وبعد أن أورد المحاضر تعريفات للأزمة والكارثة وأوجه الاختلاف بينهما تناول تطور الأزمة وإستراتيجية مواجهتها فأوضح أن مراحل تطور الأزمة تختلف باختلاف طبيعة الأزمة أو الكارثة. وبصفة عامة فإن هناك أزمات وكوارث فجائية لا تمر بمراحل معلومة وبالتالي يصعب التنبؤ بحدوثها. إلا أن هناك أزمات أصبح من الممكن رصد مؤشراتها منذ البداية ومتابعتها أولا بأول.

وقد أورد مراحل تطور الأزمات على النحو التالي:-

أ- مرحلة الميلاد: وتبدأ الأزمة الوليدة في هذه المرحلة في الظهور لأول مرة على شكل إحساس مبهم بوجود شيء ما يلوح في الأفق وينذر باقتراب وقوع خطر مجهول المعلم والاتجاه والحجم. والأزمة في الغالب لا تنشأ من فراغ.. وإنما هي نتيجة لمشكلة ما لم تتم معالجتها بالشكل الملائم.. ومن هنا يأتي دور متخذ القرار في "تنفيس الأزمة" وإفقادها مرتكزات النمو ثم تجميدها أو القضاء عليها وهي وليدة دون أدنى خسائر مادية أو بشرية وقبل وصولها إلى مرحلة الصدام.

ب- مرحلة النمو والاتساع كنتيجة للمرحلة الأولى... وعدم معالجتها في الوقت المناسب.. فإن الأزمة تنمو تدخل في الاتساع... حيث يغذيها محفزات ذاتية مستمدة من ذات الأزمة وكذا محفزات خارجية استقطبتها الأزمة وتفاعلت معها وبها.

ج- وتعتبر من أخطر مراحل الأزمة... ويندر أن تصل الأزمة إلى هذه المرحلة إلا إذا قوبلت باللامبالاة من قبل متخذ القرار في مراحلها الأولى ومتى ما وصلت الأزمة إلى هذه المرحلة فإن الصدام أمر لا مفر منه.

د- مرحلة الانحسار والتقلص: تبدأ الأزمة بالانحسار والتقلص بعد الصدام العنيف الذي يفقدها جزءا مهما من القوة وهناك بعض الأزمات تتجدد لها قوة دفع جديدة عندما يفشل الصراع في تحقيق أهدافه.

ه- مرحلة الاختفاء أو ما بعد الأزمة: وتصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد بشكل كامل قوة الدفع المولدة لها أو لعناصرها حيث تتلاشى مظاهرها وينتهي الاهتمام بها ويغيب الحديث عنها إلا عندما يذكر التاريخ. ولا يغيب عن البال ضرورة الاستفادة من دروس الأزمة وتلافي ما قد يحدث من سلبيات مستقبلا. وفي حديثه عن استراتيجيات المواجهة

أوضح المحاضر أن أسلوب التعامل معها يختلف باختلاف المواقف واختلاف السياسة والإمكانات. وكذلك ظروف الأزمة وعلى كل حال فهناك ثلاثة أساليب عامة للتعامل مع الأزمات وهي:

أ- الأسلوب القهري: ويقصد به استخدام القوة لإجبار الخصم على التراجع عن موقفه ويتضمن هذا الأسلوب عدم الرضوخ لمطالب الخصم مهما كان حجم التهديد... لذا فهو يعتمد على قدرة الأجهزة الأمنية على تحمل الخسائر وإيقاع العقاب الرادع على الخصم.

ب- الأسلوب التساومي: ويعتمد هذا الأسلوب على التفاوض أساسا لحل الأزمة والأصل أن المفاوضة والمساومة هي الاستعداد للتنازل عن بعض المواقف مقابل تنازل الخصم عن بعض مطالبه.

وتفشل المفاوضات إذا كان أقل ما يطلبه طرف معين هو أكثر من الحد الأدنى الذي لا يستطيع الطرف الآخر أن يتنازل عنه.

ج- الأسلوب التنازلي: ويعني الرضوخ إلى مطالب الخصم في سبيل إنهاء الأزمة وتحمل كافة الخسائر المترتبة على ذلك.. وأشار المحاضر إلى أن هذه الأساليب الثلاثة قد تختلط في بعض الأزمات.. فتبدأ الأجهزة الرسمية في التفاوض مع مدبري العملية لكسب الوقت.. ثم تلجأ فجأة إلى حسم الموضوع عن طريق استخدام القوة.

وفي جانب آخر من محاضرته تناول اللواء د. الشعلان موضوع اتخاذ القرار أثناء الأزمات فأوضح أن هناك بعض العوامل التي تؤثر على ضابط الأمن عند اتخاذ قراره ومن ذلك:-

أ- شخصية ضابط الأمن واتجاهاته وميوله وذكائه.. إضافة إلى مركزه الاجتماعي وسماته الشخصية "عاطفي، مندفع، متميز، عصبي هادئ مبتكر" كلها صفات تؤثر في عملية اتخاذ القرار ودرجة رشده.

ب- عنصر الوقت: وخاصة عندما يواجه ضابط الأمن حالة معينة توجب اتخاذ قرار فوري ... دون إمكانية الانتظار للحصول على أكبر قدر من المعلومات.

ج- الضغوط الداخلية والخارجية التي يتعرض لها ضابط الأمن.. كضغوط الرؤساء الأعلى والرأي العام، والعادات السائدة... والمنظمات غير الرسمية... جميع هذه العوامل تؤثر في رشد القرار.

د- خبرة رجل الأمن ومدى إلمامه بواجبات عمله وإيمانه بها.

ه- تأثير بيئة القرار على الرشد في قرارات رجل الأمن... مثل صعوبة التحكم في عوامل التغيير وسرعة التغيير في المجتمع وغير ذلك.

و- معاونو رجل الأمن بميولهم وثقافتهم واتجاهاتهم يؤثرون على متخذ القرار.

ز- أثر الأشخاص الذين يمسهم القرار وبواعثهم ورغباتهم وردود أفعالهم كلها عوامل مؤثرة على درجة الرشد في القرار الأمني.

ح- المستوى الوظيفي لمتخذ القرار... وهناك تناسب طردي بين أهمية القرار الأمني وبين مستوى متخذ القرار. وفي هذا الصدد أشار المحاضر إلى أن بعض القادة والمديرين قد درجوا على انتهاج أساليب تقليدية في اتخاذ قراراتهم مثل الخبرة، والمحاكاة وأسلوب التجربة والخطأ والاعتماد على البديهة، وهي في الواقع وإن كانت أساليب قد تصيب في بعض الأحيان إلا أنها تفتقر إلى الموضوعية والمنهج العلمي السليم. ومما لا شك فيه أن اتخاذ القرار الأمني في الأزمات من أخطر القرارات ولذلك وجب إتباع أساليب علمية أكثر موضوعية ووضوحا عند مواجهة مسؤولية هذا القرار.

إدارة كارثة الزلازل

وقدم أ. بلقاسم كتروسي محاضرة عن إدارة كارثة الزلازل استعرض فيها مفهوم الكارثة وسماتها وإدارة تسييرها، وهذه الإدارة هي مجموع الإداريين الذين يقومون بعملية الإدارة، ويكونون على مستوى عال من التدريب على مواجهة الكارثة، التي من خلالها تتحقق استجابة سريعة وفعالة تستهدف إيقاف أخطار الكارثة، بالاستعداد المسبق لها مما يحد من آثارها التدميرية ويقلص من أضرارها ويوفر المساعدات والمعونات اللازمة لإعادة الحياة الطبيعية إلى المناطق المنكوبة، فالكارثة لا ترد ولكن يمكن التدخل بما يخفف من حدتها.

المستجدات

وقدم أ. د. إبراهيم سليمان الأحيدب محاضرة عنوانها "المستجدات للتصدي للكوارث والسيول": أوضح فيها أن الكائنات الحية على اختلاف أنواعها وخصائصها وتوزيعها الجغرافي تتعرض لظاهرات وأحداث أرضية وجوية ومائية وآفات نباتية وحيوانية، وأحداث وأزمات بشرية ناتجة عن تصرف الإنسان المختلف. وتشكل هذه الأحداث على اختلاف مصادرها وأسبابها خطرا على البشرية والكائنات الحية الأخرى ومنها البراكين والزلازل والعواصف والأعاصير والموجات المائية العاتية، والأمطار الغزيرة والفيضانات، والصواعق والانهيارات الأرضية، وموجات الحر والبرد، والأوبئة والأمراض، والقحط والجفاف، والحرائق والتلوث البيئي والتصحر. والمخاطر التي تنتج عن الأعمال البشرية المتنوعة الصناعية والحربية والعمرانية والزراعية والنقل والمواصلات، وغيرها من الوقائع التي تنتج عن الأعمال والأنشطة التي يزاولها الإنسان والتي تزداد بزيادة سكان الأرض والتطور العلمي والتقني الذي عم العالم في العقود الأخيرة. وبسبب كثرة الخسائر المادية والبشرية التي تنتج عنها، اهتم العلماء على اختلاف تخصصاتهم واهتماماتهم العلمية، والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية بدراسة المخاطر التي تهدد البيئة ومكوناتها، وعقدت المئات من المؤتمرات بهدف معرفة خصائصها والسبل التي يمكن أن تتخذ لمواجهتها. وأضاف المحاضر أن المخاطر التي تقع نتيجة عوامل طبيعية بحتة، جيولوجية كالزلازل والبراكين، وجوية كالأعاصير المدارية، ومائية كالفيضانات، وحيوية كالآفات والأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات ولعوامل بشرية كالأزمات الاقتصادية والأحداث الصناعية والتقنية والحرائق، وغيرها من الأحداث الخطرة الناتجة عن تصرف البشر..

ويمكن القول أنه لا يمر ثانية من الزمن إلا ويحدث في أماكن مختلفة من العالم أحداث كثيرة جدا طبيعية وبشرية. ويصنف بعضها بأنها مخاطر أو كوارث بينما الكثير منها يحدث في البيئة، ويمر دون أن يشار إليه من قبل سكان المناطق التي تعرضت لها. وتصنف الأحداث بأنها خطرة أو كارثة إذا هددت السكان وممتلكاتهم، مباشرة أو غير مباشرة، فمثلا، إذا وقع الحدث في مكان ناء بعيدا عن المناطق السكنية والعمرانية والحضارية، سواء كان في الجو أو على اليابسة أو في البحر مهما ضخم حجمه فإنه لا يعد

خطرا أو كارثة. ولكن إذا وقع الحدث، وإن كان بسيطا في منطقة معمورة مكتظة بالسكان والعمران والمنشآت فإنه يترك أحيانا آثارا سيئة بشرية ومادية، كوفيات وإصابات بشرية وتدمير ممتلكات عامة وخاصة، ففي هذه الحال يعتبر الحدث خطرا. فوصف الحدث بأنه خطر مسألة نسبية تعتمد على الخسائر المادية والبشرية التي يخلفها وليس على قوته أو أكبر المساحة التي يغطيها.

وتطرق المحاضر إلى موضوع التخطيط لمواجهة الأخطار والكوارث: فأشار إلى أن الإنسان قد واجه الأحداث التي كانت تهدده في الماضي بالإمكانات المتاحة لديه، وهي إمكانات بسيطة جدا لا تتناسب في الغالب مع حجم وقوة الأحداث التي تقع في بيئته. وفي العقدين الأخيرين كثرت الحوادث والكوارث التي تشكل خطرا على البيئة ومكوناتها ومنها الإنسان. وتناول المحاضر معوقات استخدام التكنولوجيا والتقنية الحديثة: فأوضح أن التقنيات والتكنولوجيا الحديثة تلعب دورا مهما في تطور العلوم والمعرفة الحديثة وإدارة ودرء المخاطر والكوارث من خلال ما تقوم به من رصد وتسجيل وتخزين وتصنيف وتحليل للبيانات الأرضية والجوية والمائية والظاهرات البشرية المختلفة، وتصوير الظاهرات الطبيعية والبشرية والقيام بتخزينها على أشكال مختلفة. والعمل على تبويب المعلومات وتصنيفها وإرسالها وتحليلها، وتوقيعها على خرائط إلكترونية وورقية. وتقوم تقنيات الرصد والتصوير الجوي كالأقمار الصناعية والطائرات بمتابعة الظاهرات المختلفة الجوية والأرضية والمائية التي تتميز بالتغير والحركة السريعة والمتوسطة والبطيئة، على اختلاف أحجامها ومدة وقوعها. والتوقع بحدوث الظاهرات المختلفة الجوية كالأعاصير والعواصف والأحداث والظاهرات الأرضية كالبراكين والهزات الأرضية والتصحر وارتفاع وتغير مناسيب مياه الأنهار والفيضانات، والحركات المائية كالأمواج البحرية العاتية (تسونامى) والمد والجزر البحري.. وعلى الرغم من أهمية استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة في جميع مجالات الحياة ومنها إدارة ومواجهة ودرء المخاطر والكوارث بأنواعها إلا أن استخدامها محدود جدا في البلدان النامية وشبه النامية ومنها الدول العربية.